

الوثائق الرسمية

## الجمعية العامة

لجنة استخدام الفضاء الخارجي  
في الأغراض السلمية

الجلسة ٣٩٥

الثلاثاء، ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠  
فيينا

الرئيس: السيد هوهنفلنر . . . . . (النمسا)

السلمية". وتبعاً للممارسة السابقة، سينظر في هذه البنود في آن معا بغية توفير الوقت.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

## تنظيم الأعمال

## تبادل عام للأراء (تابع)

السيد هالف (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أعبر عن ارتياحي لرؤيتكم، سيدي، مرة أخرى في مقعد الرئاسة. وإنني لعلى يقين من أن هذا سيكفل عقد دورة فعالة ومفيدة.

لقد قيل ذات مرة إن عمل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية له طابع فريد: بخلاف هيئات الأمم المتحدة الأخرى، لم تقصر اللجنة نفسها على الشؤون الحالية، ولا هي اقتصرت على تدوين الممارسات الفعلية؛ إنها تجاوزت الأحداث الراهنة في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستغلاله. إن ممارسة اللجنة بوضع مشاريع معاهدات، على سبيل المثال، كان فيها حساباً للمستقبل. فلقد تطلعت قدماً صوب التطورات الممكنة في ميدان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول، أود أن أذكر الممثلين أنه وفقاً للجدول الزمني الذي اعتمدهنا بالأمس، سنواصل ونختتم مناقشتنا العامة غداً. وسنتناول عندها البند التالي المدرج في جدول أعمالنا: البند ع، "السبل والوسائل الكفيلة بالحفاظ على القضاء الخارجي للأغراض السلمية". ولهذا أحث جميع الوفود الراغبة في التكلم حول هذا البند أن تسجل أسماءها على قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن. وبينما ينبغي هذا البند مفتوحاً أمام الممثلين الراغبين في التكلم بشأن هذه المسألة، أعتزم أن أنتقل أيضاً، إذا سمح الوقت بذلك، إلى النظر في البند ٥ من جدول الأعمال، "تقرير اللجنة الفرعية العلمية والتقنية عن أعمال دورتها الحادية والثلاثين"، والبند ٧ من جدول الأعمال، "تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178, United Nations, New York, N.Y. 10017, USA. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

أو العلمية أو القانونية أو السياسية. وبعد ٣٥ عاما من المناقشات، يجدر أن تتولد لدينا الشجاعة على أن نختار نهجا وظيفيا أو حيزيا لمسألة تعريف الفضاء الخارجي ورسم حدوده - محل المعضلة أو ترك الأمور على ما هي عليه لبعض الوقت.

وعلى الرغم من هذين المثاليين على كيفية تغير طابع عمل اللجنة، فإنني لست على استعداد بعد للموافقة على ما قالته المديرية المشاركة للمعهد الدولي لقانون الجو والفضاء في جامعة ليدين، السيدة زوان، في كتابها، "قانون الفضاء، آراء المستقبل"، بأن اللجنة قد تحولت إلى نوع مجتمع نقاشي دولي تنخرط فيه الدول في مناقشات لا نهائية حول مسائل جانبية. ولست على استعداد لأن أفعل ذلك لأن مسألة الحطام الفضائي، التي أدرجت في جدول أعمال اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في العام الماضي، ليست موضوعا جانبيا. إنها مسألة هامة عاجلة للغاية وتحتاج إلى اهتمام فوري وحل عاجل.

ولا شك في أن أعضاء هذه اللجنة يذكرون أن هولندا قد حثت اللجنة في مناسبات سابقة على تناول هذه المشكلة باعتبارها مسألة ذات أولوية قصوى. ووفدي على اقتناع راسخ بأن أهمية مسألة الحطام الفضائي وآثاره على الأرض والبيئات الفضائية على حد سواء لا تبرر فقط إدراج مسألة الحطام الفضائي كبند منفصل في جدول أعمال اللجنة ولكن تبرر أيضا تحديد إطار زمني للجنة الفرعية العلمية والتقنية للانتهاء من دراستها المتعمقة للمشكلة وتحديد موعد نهائي لتقديم تقرير دقيق من اللجنة الفرعية. وإذا كانت اللجنة على استعداد لتناول هذه المشكلة بنفس الأسلوب الحيوي وبنفس درجة بعد النظر كما تعودت أن تفعل إزاء المشاكل في الماضي، فإننا قد نرى بداية الحل لمشكلة الحطام الفضائي قبل بداية الألف القادمة.

إن الأهمية المطلقة لمشكلة الحطام الفضائي يحددها أحد استنتاجات مكتب التقييم التكنولوجي التابع لكونغرس الولايات المتحدة وتجلت في الورقة التفسيرية "الحطام الفضائي، مشكلة بيئية فضائية"، وإذا لم يتصرف مستخدمو الفضاء بسرعة لتقليل إسهامهم في إحداث الحطام في الفضاء، فإن الحطام

الفضاء الخارجي وحاولت تيسيرها بوضع إطار قانوني لها.

ويبدو أن الدول ومجموعات الدول في هذه الأيام تسعى في المقام الأول إلى حماية المصالح الوطنية أو مصالح المجموعات. وهي إذ تفعل ذلك لا تبطئ الأنشطة المنظمة للجنة فحسب ولكن تقيّد أيضا نطاق هذه الأنشطة. والمبادئ المتعلقة بمصادر الطاقة النووية وهي المصادر التي يهمل لها بصوت مدو مثال طيب على ذلك.

إن المناقشة التي دامت اثني عشر عاما لم تسفر إلا عن عدد من المبادئ، وهي المبادئ التي، علاوة على ذلك، قد تم تحديدها على نحو صارم في التطبيق على استخدام مصادر الطاقة النووية المكرسة لتوليد الطاقة الكهربائية، وليس على قوة الدفع النووية المحتملة في المستقبل.

وإذ أقول ذلك لا أعني ضمنا أننا ينبغي أن نبدأ في تغيير هذه المبادئ الآن. فهي تمثيل متوازن بصورة دقيقة لما تبديه الدول ومجموعات الدول من الاستعداد للاتفاق عليه. والمهم الآن هو جعل هذه المبادئ تقوم بعملها في الممارسة وتظهر قيمتها، مهما كانت هذه القيمة محدودة. ولكن من المهم بالمثل بالنسبة لنا هو أن نظل على علم وثيق بما يجد من تطورات في ميدان مصادر الطاقة النووية لكي يمكن اعتماد المبادئ ذات الصلة بالموضوع في الوقت الحسن إذا اقتضت التطورات ذلك، وبتفكير مستقبلي إذا كان ذلك ممكنا.

وثمة مثال آخر على الطابع المتغير للأسلوب الذي تتناول به اللجنة البنود المدرجة في جدول أعمالها هو مسألة تعريف الفضاء الخارجي ورسم حدوده وغير ذلك من الأنشطة الفضائية. وكما أشار ممثل اسبانيا هذا الصباح، ورد ذلك البند على جدول أعمال اللجنة في عام ١٩٥٩، عندما كانت اللجنة في ذلك الوقت لا تزال لجنة مخصصة. وفي عام ١٩٨٤ جعل هذا البند موضوعا ذا أولوية، وتم إنشاء فريق عامل خاص به. وقد طرحت حلول مختلفة، ولكن لم يكن أي من هذه الحلول مرضيا من وجهة النظر التقنية

الأرض التي ستعقد في برلين في الفترة من ٢٨-٢٦ أيلول/سبتمبر. وأثناء هذه الجلسة، سيجري احتفال خاص بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيس اللجنة المعنية بسواتل رصد الأرض وذلك للتأكيد على أهمية هذا التعاون الدولي الذي يتسم بالنجاح الباهر والكفاءة العالية.

إن الدورات الأخيرة للجنة الفرعية العلمية والتقنية واللجنة الفرعية القانونية قد دلت على أن المبادئ المتصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي، التي نوقشت فترة طويلة في هذه اللجنة بالإضافة إلى اللجنتين الفرعيتين قد اجتازت امتحان التطبيق العملي، إذ لم يكن من الضروري إجراء مناقشة مستفيضة للتنقيح.

ويرحب وفد بلادي بحقيقة أن اللجنة الفرعية العلمية والتقنية بدأت تتناول مسألة الحطام الفضائي بوصفها بندا منفصلا في جدول الأعمال. فمسألة الحطام الفضائي مشكلة تتزايد أهميتها باستمرار، ومعرضة للخطر ليس فقط مستقبل الرحلات الإنسانية في الفضاء ولكن وعلى المدى الطويل - الملاحة الفضائية برمتها. وأود أن أستفيض في الحديث عن هذه المسألة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال.

ويرى وفد ألمانيا أنه مما دفع الأمين العام إلى نقل مكتب شؤون الفضاء الخارجي إلى فيينا هو أن يجعل عمل مؤسسات الأمم المتحدة أكثر كفاءة. ونعتقد أنه ينبغي توفير قدر أكبر من المرونة للاستفادة على أكمل وجه من مرافق المؤتمر المتاحة. إن دورات هذه اللجنة ولجنتيها الفرعيتين ولا سيما اللجنة الفرعية القانونية يمكن تقصيرها. وفي الواقع، أنهت اللجنة الفرعية القانونية مداولاتها هذا العام بعد اسبوعين من المناقشات، إذا حسبت أيام العمل فقط. وبالتالي، ينبغي للجنة الرئيسية أن تناقش بصورة كاملة طرائق عملها، وفي ضوء النتائج التي نتوصل إليها، يترك تنفيذ مبدأ المرونة هذا للهيئات المختلفة.

ويود وفد ألمانيا أن يعرب عن أمله بأن تثبت هذه الدورة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في

الفضائي سيقيد تقييدا حادا استخدام بعض المدارات خلال عقد أو عقدين.

وإذا أريد جني فوائد الأنشطة الفضائية في المستقبل، فلا بد من قيام المجتمع الدولي بعمل منسق. ولا يمكن حل مشكلة الحطام الفضائي إلا ببذل جهود منسقة من جانب المجتمع العالمي العلمي والتقني والتشريعي.

**السيد فولدا (ألمانيا)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتطلع وفد ألمانيا، السيد الرئيس، إلى عقد دورة أخرى من دورات لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية تحت قيادتك المتميزة والممتازة. ونرحب بحقيقة أن اللجنة تعقد دوراتها الآن في فيينا، وهي مدينة معروفة جيدا بحسن ضيافتها التقليدية. واسمحوا لي كذلك أن أعتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر لموظفي مكتب شؤون الفضاء الخارجي ورئيسه، السيد جاستنو ليانا، على العمل المنجز خلال العام الماضي.

إنه لتقليد طيب أن يستخدم التبادل العام للأراء للتذكير بأهم الأحداث التي جرت في مجال الأنشطة الفضائية في العام المنصرم. ومن بين الأنشطة الفضائية الألمانية، يجدر التنويه بصورة خاصة بالإنجازات التي تحققت في مجال رصد الأرض مع تشغيل الكاميرا الماسحة الضوئية الالكترونية متعددة الأطياف أثناء بعثة دي، على متن المكوك الفضائي كولومبيا، في أيار/مايو ١٩٩٣، وتشغيل نظام الرادار SIR-C/X-SAR أثناء طيران المكوك الفضائي اندفر في نيسان/أبريل ١٩٩٤، الذي جرى تطويره بالاشتراك مع ألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية. وتتيح الألتان ففزات كمية في تكنولوجيايتهما الخاصة برصد الأرض. ويسر وفد بلادي أن يقدم معلومات مفصلة عن النتائج في الدورة القادمة للجنة الفرعية العلمية والتقنية.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، يسرني أن أعلن أن وكالة الفضاء الألمانية "دارا"، التي تولت رئاسة اللجنة المعنية بسواتل رصد الأرض لعام ١٩٩٤، تقوم حاليا بإعداد للجلسة العامة للجنة المعنية بسواتل رصد

الخارجي للأغراض السلمية، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية.

وفي هذا المنعطف، يود وفد بلادي أن يؤكد مجددا على موقف اندونيسيا الثابت بأن الفضاء الخارجي ينبغي ألا يستخدم إلا في الأغراض السلمية ومن أجل تحسين رفاه البشرية. وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يؤكد مجددا أن جميع الأنشطة الفضائية ينبغي أن تجرى بطريقة تحول دون إلحاق أي ضرر بالمصالح الوطنية للأمم الأخرى. وفي ضوء هذا، نتشاطر تماما الأمل الذي أعربتم عنه في بيانكم أمس بأن هذه اللجنة يمكنها أن تحقق تقدما هاما في مجال النهوض بالتعاون الدولي في مضمار الأنشطة الفضائية وذلك من أجل استكشاف واستغلال الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حقا ومن أجل فائدة ومصالح البشرية برمتها. ولذلك، نحث اللجنة أن تولي اهتماما لتشجيع التعاون الإقليمي في مجال تطبيق تكنولوجيا الفضاء الخارجي القائم على المصلحة المشتركة للدول الأعضاء.

من الآراء المقبولة عموما أن الاستخدامات السلمية لا يمكن أن تفصل عن الاستخدامات غير السلمية للفضاء الخارجي، وأنه بالتالي يتطلب تعزيز وتشجيع استخدام الفضاء في الأغراض السلمية اتخاذ تدابير فعالة لمنع مد سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، يرى وفدي ضرورة أن يكون لكل أمة تشارك في الأنشطة الفضائية درجة عالية جدا من الوعي بتطور بيئتنا. ومن الأهمية القصوى أن يولى في كل برنامج ونشاط فضائيين الاهتمام لحماية البيئة الفضائية وإدامتها وخاصة العناصر التي تؤثر على بيئة الأرض.

وإندونيسيا تعتقد اعتقادا راسخا بأن هذه اللجنة ينبغي أن تواصل مناقشتها لمشكلة المدار الثابت بالنسبة للأرض، ليس لأنها أمر يمس المسائل التقنية فحسب بل لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالشواغل القانونية والسياسية. وحتى الآن، كما نعلم جميعا، لم تحقق المناقشة بشأن تعريف الفضاء الخارجي ورسم حدوده وطبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض أي تقدم يذكر. فلا يزال اختلاف في الآراء قائما حول الحاجة إلى رسم حدود المجال الجوي والفضاء الخارجي، على الرغم من السمات الحقيقية جدا المتمثلة في سيادة

الأغراض السلمية مرة أخرى كفاءتها وفائدتها لمنفعة البشرية برمتها.

السيد وايريوسومارتو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بداية، وبالنيابة عن وفد بلادي، أن أعرب عن سرورنا ورضانا برؤيتكم، سيدي، تترأسون أعمال الدورة السابعة والثلاثين هذه للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ولي ملء الثقة بأنه، في ظل توجيهكم الحكيم والقادر، ستدار دورة هذا العام بالكفاءة وتتوج بالنجاح، كما كان شأن الدورات السابقة. ويؤكد وفد بلادي مجددا على أنه سيواصل التعاون معكم ومع أعضاء المكتب الآخرين، فضلا عن مكتب شؤون الفضاء الخارجي، لإيصال هذه الدورة إلى خاتمة ناجحة.

وبما أن هذه الدورة تعقد للمرة الأولى في مقرها الجديد في فيينا، اسمحوا لي نيابة عن وفد بلادي أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن عميق تقديرنا وامتناننا لحكومة النمسا على ما قدمته من تسهيلات للجنة.

ويقدر وفد بلادي خالص التقدير الإسهامات التي قدمها رئيسا للجنة الفرعية العلمية والتقنية واللجنة الفرعية القانونية. ولا ريب في أن جهودهما المخلصة ستسفر عن تحقيق إنجازات أكبر في هذه الدورة. ويود وفد بلادي كذلك أن يعرب عن تقديره للبيانات الشاملة التي قدمتموها سيدي، والبيانات التي قدمها مدير مكتب شؤون الفضاء الخارجي.

ففي مجال تكنولوجيا علوم الفضاء الذي يتوسع بسرعة، لا يمكن الإنكار أن التعاون الدولي ضرورة لا غنى عنها لضمان توفّر المعلومات والمعرفة، بما في ذلك إتاحة إمكانية كبرى للوصول أمام البلدان النامية للاستفادة من المنافع الناتجة عن الأنشطة في الفضاء الخارجي. ويمكن القول إن ما من أمة اليوم تستطيع أن تتجاهل الإمكانيات الكبيرة الكامنة في الاكتشافات الجديدة وتوسع دائرة المعرفة في هذا المضمار من أجل زيادة تنميتها الوطنية، وخصوصا مجالي التقدم الاجتماعي والاقتصادي. لقد أعرب المجتمع الدولي فعلا عن شواغله بشأن الحاجة إلى النهوض بالتعاون الدولي في مجال استخدام الفضاء

قليلة الكلفة لتمكن البلدان النامية من الاستفادة من هذه التكنولوجيا المتقدمة. كما ينبغي نشر هذه البيانات إلى تلك البلدان لكي تتمكن من استخدامها في تلبية احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية. ونعتقد أيضا أنه من المهم الإبقاء على الجهود الدولية لضمان استمرارية نظم الاستشعار عن بعد وتوافقها وتكاملها. ومما لا يقل أهمية الحاجة إلى تشجيع التعاون عن طريق عقد اجتماعات على نحو منتظم بين مشغلي السواتل ومشغلي المحطات الأرضية والمستعملين.

ونود أن نؤكد من جديد تأييدنا لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٩/٤٨ في أحد البلدان النامية في المستقبل القريب. ويرى وفدي أن ينظر هذا المؤتمر في إمكانية تعزيز التعاون الدولي في مجالات الاستشعار عن بعد والأرصاد الجوية والمناخية ورصد البيئة لتشجيع استخدام هذه النظم من قبل جميع الدول ولضمان توفر موارد مالية كافية لصيانة وتحسين تلك النظم. ومن شأن هذا المؤتمر أن يكون محفلا قيما لمعالجة الشواغل التي أعربت عنها دول عديدة فيما يتعلق بالحاجة إلى ضمان استمرارية النظم الفضائية، وخصوصا تلك التي تتعلق بالأرصاد الجوية والاستشعار عن بعد. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يعرب عن تقديره للأمانة العامة على العمل الحميد الذي أنجزته لإعداد الوثيقة A/AC.105/575 التي تتعلق بالمسائل المتصلة بإمكانية عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة معني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية.

ووفقا للقرار ٥/٤٩ المتخذ في الاجتماع الوزاري التاسع والأربعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ نخطط للمشاركة بنشاط والمساهمة في الاجتماع الوزاري المقبل للجنة المزمع عقده في بيجينغ في أيلول/سبتمبر من هذا العام. ونود أن نسعى إلى أن تلتزم البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بإقامة التعاون الإقليمي في تطبيق علوم وتكنولوجيا الفضاء في التنمية الوطنية المستدامة.

الدول ووحدتها الإقليمية وأمنها والمتأصلة في النظام القانوني للمجال الجوي.

ومع ذلك، وكما ذكرتم في بيانكم، سيدي الرئيس، أن تبادل الآراء الذي تم على أساس ورقة العمل المعنونة "مدار الساتل الثابت بالنسبة للأرض" (A/AC.105/C.2/L.192) التي قدمت في دورة عام ١٩٩٣ للفريق العامل كان مثمرا للغاية ويوفر أساسا طيبا لعمل الفريق في المستقبل. علاوة على ذلك، من الواضح أن رسم حدود المجال الجوي والفضاء الخارجي ضروري لتحديد قانون الفضاء الدولي. وقد لا توجد بعد معايير علمية متفق عليها لتعيين ارتفاع محدد لانتهاج المجال الجوي، ولكن إذا لم يجر السعي إلى التوصل إلى اتفاق فإنني أخشى أن يتم اتخاذ قرارات من جانب واحد. وهذا بالتأكيد من شأنه أن يولد فوضى لا ضرورة لها وأن يعرض للخطر عصر التعاون الدولي الوطيد الذي نشهده.

أود أن أؤكد من جديد قلقنا إزاء مسألة طبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه. إننا قلقون إزاء استخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض - وهو مورد طبيعي محدود - وإزاء الفضاء المداري قرب الأرض الذي يزداد اكتظاظا بنظم السواتل. وقد اعترف العديد من الدول الأعضاء بالحاجة إلى العقلانية والانصاف في المبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض. وإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن استخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض يتسم بأهمية أساسية بالنسبة لتحقيق التقدم في أهداف التنمية الوطنية للبلدان النامية. ونود أن نعرب عن ثقتنا بأن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ستواصل مناقشة السبل والوسائل الكفيلة بمعالجة هذه الشواغل. ومن شأن مواصلة المساعي لوضع إطار قانوني مستدام أن تعزز التعاون الدولي وأن تسد الثغرة القائمة بين قانون الفضاء والتطور التكنولوجي المطرد.

وفي مجال الاستشعار عن بعد الذي يتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية يشاطر وفدي القلق المعرب عنه إزاء تزايد إضفاء الطابع التجاري على البيانات التي يتم الحصول عليها عن طريق أنشطة الاستشعار عن بعد والتي ينبغي أن تكون

فيما يتعلق بتطوير قدرات وطنية ومع قرار الجمعية العامة ٧٢/٤٥ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ - أبلغت مكتب شؤون الفضاء الخارجي التابع للأمم المتحدة باستعدادها لاستضافة مركز تعليمي خاص بعلوم وتكنولوجيا الفضاء. وبغية الوفاء بمتطلبات إنشاء هذا المركز وافق رئيس جمهورية إيران الإسلامية على تخصيص ١.٥ مليون دولار سنويا لفترة السنوات الأربع المقبلة.

وبالإضافة إلى هذا، إن فريقا من المعلمين الخبراء من المركز الإيراني للاستشعار عن بعد ومن ثلاث من الجامعات الإيرانية الكبرى اختير للوفاء باحتياجات المركز. فضلا عن ذلك، ستقدم مجموعة من المؤسسات الحكومية، مثل المركز الخرائطي الوطني، ومنظمة الأرصاد الجوية، والمسح الجيولوجي لإيران خبراتها المهنية ومنشآتها لتعزيز المستوى الأكاديمي للمركز المخطط له. وأعربت بضعة بلدان في المنطقة - أذربيجان والأردن وباكستان وكازاخستان - عن رغبتها في التعاون معنا في إقامة دورات تدريبية وفي القيام بمشروعات مشتركة. وتواجدت بعثة تقييم تابعة للأمم المتحدة في طهران في الصيف الماضي لتقييم القدرة والبنية الأساسية البلديتين. ونحن في انتظار الإعلان الرسمي من جانب شؤون الفضاء الخارجي عن قراره النهائي.

عقد اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية الدولية العاشر لمدراء المراكز الوطنية للاستشعار من بعد في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في طهران في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤. وشارك في ذلك الاجتماع ٣٦ شخصا من ١٦ بلدا أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وعدد من المنظمات والمؤسسات الدولية. وأحاط الاجتماع علما بالقرار المتخذ بإنشاء أحد المراكز الإقليمية في إيران لخدمة البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، وطلب من أمانة تلك اللجنة إبلاغ مكتب شؤون الفضاء الخارجي عن القلق الذي يساوره بشأن التقدم المحرز، وطلب أيضا أن يتخذ المكتب قرارا مبكرا ضروريا بشأن مسألة المركز التعليمي الإقليمي لعلوم وتكنولوجيا الفضاء في إيران.

وفي سياق التعاون المتزايد الذي يواصل المجتمع الدولي تعزيزه أخذت الفوائد العرضية لتكنولوجيا الفضاء تتحول على وجه السرعة إلى عناصر هامة لتحسين نوعية المجتمع الإنساني. فقد تم تحقيق فوائد هامة في مجالات الطب، والسلامة في مجال الصناعة، والتصنيع والبناء، وكذلك في مجال حماية البيئة والزراعة - وحتى في مجال حفظ القطع الفنية. ومن الحقائق المعروفة تماما أن الفوائد العرضية هامة بالنسبة للعالم أجمع. لهذا السبب تناشد إندونيسيا مواصلة التعاون الدولي من أجل توسيع نطاق هذه الفوائد بحيث يضمن حصول جميع البلدان - خاصة البلدان التي لها احتياجات اجتماعية واقتصادية كبرى - عليها.

ويحدونا أمل واطمئنان في أن تضطلع لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بدور متزايد القوة في إيجاد الروابط بين البلدان النامية والمتقدمة النمو وكذلك فيما بين البلدان النامية نفسها. ونحن مقتنعون أيضا بأن هذا التعاون سيجعل الحصول على علوم وتكنولوجيا الفضاء أمرا ممكنا.

#### السيد جاهدي (جمهورية إيران الإسلامية)

(ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحو لي أن انتهز هذه الفرصة لكي أضم صوتي إلى بقية الممثلين في تهنئتك، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

هذه هي الدورة الأولى التي تعقدها اللجنة بعد نقلها إلى فيينا. ووفدي واثق بأن اللجنة، بفضل ما تتمتعون به من فطنة دبلوماسية وتحت إدارتكم، ستتمكن من إحراز تقدم كبير وتحقيق نفس النتائج بنجاح. فضلا عن ذلك، أود أن أعرب عن عميق تقديرنا وامتناننا للسيد جاسينتوليانا والسيد أبيودين وموظفي مكتب شؤون الفضاء الخارجي لأدائهم الممتاز خلال العام الماضي.

إن جمهورية إيران الإسلامية تؤيد بقوة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وإنها - تماشيا مع توصيات مؤتمر البونيسيبيس ٨٢

بتكنولوجيا الفضاء. ونحن راغبون في تمكين الأمم المتحدة من القيام بدور أساسي في نقل التجارب المناسبة والدعم المالي لتحفيز عملية تنفيذ إضفاء الطابع الخاص على تكنولوجيا الفضاء وهي العملية التي بدأت مؤخرا في إيران.

لقد قمنا بمهمة إعادة تنشيط وتطوير محطاتنا الأرضية للاستقبال من التوايح الاصطناعية. ومن المخطط أن تزداد قدرة محطة الاستقبال لتشمل الاستقبال المباشر من (سبوت - ٣) و(لانديسات) و(اي آر إس) وربما من توايح أخرى لاستشعار الموارد الأرضية.

إن التطبيقات الكبرى المستمرة، والمشاريع الرائدة والبرامج التدريبية التي يقام بها في مركزنا تتضمن ٦ دورات قصيرة الأجل للاستشعار من بعد لعلماء من بضع منظمات حكومية؛ وإعداد خرائط أرضية لجميع أنحاء البلاد بمقياس رسم ١ إلى ١٠٠ ٠٠٠؛ وجمع ومعالجة بيانات محصلة عن طريق الاستشعار من بعد، بمشاركة المركز الوطني للخرائط، وذلك لإعداد أطلس وطني؛ ودراسة لمناطق الغابات والموارد المتجددة في شمال إيران؛ ومسح لرواسب الأملاح في وسط إيران؛ ودراسة أولية، بالاشتراك مع وزارتنا الخاصة بالمناجم والمعادن، لرواسب البوكسيت وأوكسيد الألمنيوم. بالإضافة إلى المركز الإقليمي للاستشعار من بعد الذي أنشئ قبل أكثر من عام، أنشئ أيضا مركزان إقليميان جديان.

وفي الختام، يؤكد وفد بلادنا مرة أخرى الحاجة إلى الاستخدامات السلمية حقا للفضاء الخارجي وإلى التعاون الدولي في هذا المجال.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رابطة القانون الدولي.

السيد بوكستيغيل (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، من دواعي الشرف والسرور الخاصين أن تتاح لي الفرصة للإدلاء بهذا البيان نيابة عن رابطة القانون الدولي، تحت رئاستكم الأشد كفاءة. اسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن تقديرنا للعمل والتعاون

وفقا لقرار اللجنة الفرعية العلمية والتقنية بدورتها الحادية والثلاثين، التي عقدت في عام ١٩٩٤ يود وفد بلادنا أن يعرب عن تأييده لعقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة معني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية في بلد نام. ومما هو مأمول فيه أن تؤدي مناقشاتنا بشأن هذه المسألة إلى اقتراح إيجابي ملموس يرفع إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

أود أن أذكر باختصار بعض الأنشطة الفضائية الهامة لجمهورية إيران الإسلامية. عقد المؤتمر الآسيوي الرابع عشر بشأن الاستشعار من بعد في طهران في الفترة من ١٢ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وحضر المؤتمر ٤٧٤ مشاركا من البلدان الآسيوية. علاوة على ذلك، أقيمت ثلاث حلقات دراسية وطنية في أقاليم مختلفة في إيران، بغرض تعريف وتثقيف الذين يمكن أن يكونوا مستخدمين.

ولتعزيز الآلية الوطنية لتطبيقات تكنولوجيا الفضاء، ينسق مجلس وزاري منشأ حديثا أنشطة إيران الفضائية الوطنية. وفي هذا الشأن، تقوم الحكومة بإنشاء منظمة وطنية لتكنولوجيا تطبيقات الفضاء سيطلق عليها اسم إدارة الفضاء الإيرانية.

فضلا عن ذلك، لكي تقوم إيران بدور نشط في البرنامج الإقليمي لتطبيقات الفضاء من أجل التنمية، ستشارك بشكل جاد في المؤتمر الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ المقرر عقده في بيجينغ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

تدرس إيران تغطية نصف التكاليف السنوية لتشغيل أمانة مؤتمر الاتصالات عن طريق التوايح لآسيا والمحيط الهادئ المقترح في حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن الاتصالات الفضائية من أجل التنمية التي عقدت في سيول بجمهورية كوريا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

وقدمت جمهورية إيران الإسلامية مؤخرا دعما كافيا وبنية أساسية ضرورية لتطوير المنشآت المؤسسية بمشاركة مؤسسات تابعة للقطاع الخاص، من بينها ما هو في مجال صناعات ذات صلة

لقد اضطلعتم أنتم نفسكم، سيدي الرئيس، بدور قيادي في هذا السياق عندما أبرزتم، في بيانكم في بداية دورة اللجنة للعام الماضي، هذه المسائل واستنتجتم

"أن الوقت قد حان كي تفي هذه الهيئة بمسؤوليتها أمام المجتمع الدولي ببدء مناقشات رسمية بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها لمواجهة هذه المشكلة المتزايدة" (A/AC.105/PV.379، ص ٢١).

ورابطة القانون الدولي توافق تماما على هذا الاستنتاج.

بعد ذلك، أصدرت الأمانة العامة تقريرا آخر عن "الأبحاث الوطنية المتعلقة بمسألة الحطام الفضائي" (A/AC.105/565). بيد أن حدثا هاما معنا قد تحقق وهو أن اللجنة الفرعية العلمية والتقنية أدرجت، كما يدرك الأعضاء، في دورتها المعقودة في شباط/فبراير وأذار/مارس من هذا العام، موضوع الحطام الفضائي لأول مرة في جدول أعمالها وناقشته مطولا. ومن التقرير عن تلك الدورة (A/AC.105/571)، ثمة حلول عديدة هامة متفق عليها تستحق الاهتمام وهي الارتياح إزاء إدراج موضوع الحطام الفضائي كبنء مستقل في جدول الأعمال؛ وحقيقة أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تولي اهتماما أكبر لاحتمال اصطدام الأجسام التي تدور في الفضاء بالحطام الفضائي؛ وأهمية وجود أساس علمي وتقني راسخ للعمل على الخواص المعقدة للحطام الفضائي؛ وحقيقة أن الاجتماع المقبل للجنة الفرعية التقنية ينبغي أن يتمخض عن خطة متواصلة ومدروسة وواضحة تدوم عدة سنوات وتتناول عملها بشأن هذا البند من جدول الأعمال؛ ووجوب دعوة المنظمات الدولية ذات الصلة الى تقديم بحث يتصل بالموضوع الى هذه اللجنة الفرعية.

وفي سياق هذا الاستنتاج الأخير، ستحاول رابطة القانون الدولي بالتأكيد أن تساعد بأي طريقة متاحة لها في العمل المتعلق بهذا الموضوع. ولكننا نلاحظ أيضا أن بعض الوفود رأء، في الدورة الأخيرة للجنة الفرعية التقنية، أنه ينبغي إبلاغ اللجنة الفرعية

الممتازين اللذين يقوم بهما السيد جاسينتوليانا ومكتب شؤون الفضاء الخارجي.

رغبة في إفادة الممثلين والمراقبين الذين لم يحضروا دورات هذه اللجنة في السنوات الأخيرة بشكل خاص اسمحو لي بأن أذكر باختصار شديد بعض المعلومات الأساسية المتعلقة برابطة القانون الدولي. أسست الرابطة منذ وقت طويل يرجع إلى عام ١٩٧٣ وظلت منذ ذلك التاريخ منظمة دولية غير حكومية للأكاديميين والممارسين في مجال القانون الدولي. إن لها فروعاً وطنية في جميع أجزاء العالم ومقرها في لندن. وعملها يعرض ويوضع في صيغة معينة في مؤتمر يعقد كل سنتين في مختلف أنحاء العالم. وآخر مؤتمر عقد في القاهرة وسيعقد المؤتمر التالي في بوينس آيريس في شهر آب/أغسطس من هذا العام. وبين تلك المؤتمرات، تقوم بالعمل أساسا لجان منشأة لمختلف مجالات القانون الدولي العام والخاص.

إحدى هذه اللجان هي لجنة الفضاء الخارجي التابعة لرابطة القانون الدولي، التي يشرفني أن أترأسها. ومقرها هو الاستاذ وليمز من الأرجنتين، وأعضاؤها متخصصون بارزون في مجال القانون الفضائي. وكثيرون منهم معروفون لأعضاء هذه اللجنة ولجنتها الفرعية القانونية.

ولمزيد من المعلومات عن رابطة القانون الدولي وعملها المتعلق بالقانون الفضائي، يمكن الرجوع إلى نشرة الأمم المتحدة التي صدرت مؤخرا بعنوان "الأنشطة الفضائية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية" (A/AC.105/521) وإلى تقارير مؤتمر رابطة القانون الدولي التي تنشر بعد كل مؤتمر للرابطة في شكل كتاب.

ولما كان عمل لجنة القانون الفضائي التابعة للرابطة مركزا في السنوات الأخيرة على حماية بيئة الفضاء والأرض فيما يتعلق بالأنشطة الفضائية، وبشكل خاص على مسألة الحطام الفضائي، اسمحو لي أولا بأن أشير بسرور وارتياح إلى التقدم الذي أحرز في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في تناولها لهذه الموضوعات.



قانون الفضاء لبدء العمل على وضع المبادئ ذات الصلة؛ وتقرير - أعد بعد تحضير ثلاثة مشاريع - وقدم الى مؤتمر الرابطة المعقود في القاهرة عام ١٩٩٢، وأسفر عن ولاية تقضي بتحضير نص نهائي لمشروع صك دولي.

بعد هذا التحضير الطويل الأمد والمستفيض، قامت لجنة قانون الفضاء التابعة لرابطة القانون الدولي، وعلى مدى السنتين الماضيتين، بوضع وتوزيع ومناقشة ثلاثة مشاريع على مراحل متعددة، والنص النهائي لم ينجز إلا في الأسبوع الماضي. والنص يحمل العنوان التالي "الصك الدولي المتعلق بحماية البيئة من الضرر الناجم عن الحطام الفضائي"، وسيقدم مع تعليق مستفيض من المقرر، الى المؤتمر الـ ٦٦ الذي ستعقده رابطة القانون الدولي في بوينس آيرس في آب/أغسطس من هذا العام. وهناك أحكام رئيسية في النص النهائي تعنى بالتعريفات (المادة ١)، ونطاق التطبيق (المادة ٢)، والالتزام العام بالتعاون (المادة ٣)، والالتزامات بالمنع والإبلاغ والتشاور والتفاوض بحسن نية (المادة ٤)، والتطابق مع الاتفاقات الأخرى (المادة ٥)، والمسؤولية والالتزام القانوني، (المواد ٦ - ٨)؛ وتسوية النزاعات (المادة ٩)؛ وبعد ذلك الأحكام المعتادة المتعلقة بشكليات الصك الدولي.

بعد مؤتمر بوينس آيرس، ستتيح رابطة القانون الدولي النص للجنة وللجنتيها الفرعيتين. أما الممثلون والمراقبون المهتمون بالاطلاع على النص والتقرير النهائيين بصيغتهما المقدمة الى مؤتمر بوينس آيرس، فليعطوني عناوينهم، وسيسرنا إرسال نسخ اليهم بعد طبعاها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل رابطة مستكشفي الفضاء، السيد بروناريو.

السيد بروناريو (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم على ترؤسكم الدورة السابعة والثلاثين للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية التابعة للأمم المتحدة، الذي أعتبره شرفا كبيرا لنا. إن أنشطة هذه اللجنة، المنجزة في بلدكم، تمثل اعترافا بالدور الهام الذي تضطلع به النمسا في تعزيز

القانونية بالمناقشات حول هذا البند من جدول الأعمال، في حين رأت وفود أخرى أن ذلك ليس لازما. ورابطة القانون الدولي تشعر بالتأكيد أنه ينبغي على الأقل تبادل المعلومات عن هذا البند من جدول الأعمال بين اللجنتين الفرعيتين التابعتين للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، لأن أي قرار تتخذه اللجنة الفرعية القانونية يتعين بوضوح أن يركز على المعلومات العلمية والتقنية المتاحة لدى اللجنة الفرعية التقنية. والعكس صحيح. فاذا توجب إحراز تقدم في هذا المجال، على الأقل في الأمد البعيد، فإن خيار وجود آلية دولية يتعين أن تأخذها اللجنة الفرعية التقنية في الاعتبار في مرحلة مبكرة، ويمكن للمعرفة المحددة التي تتحلّى بها اللجنة الفرعية القانونية أن تسهم بوضوح في إيجاد أفكار هامة في هذا الشأن.

اسمحوا لي الآن أن أقدم بإيجاز تقريرا مرحليا عن عمل رابطة القانون الدولي في مجال الحطام الفضائي. إن لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة، بدءا بقرار اتخذ في مؤتمر الرابطة المعقود في سيول عام ١٩٨٦، تجرى البحوث، وتبادل المعلومات والآراء، وأخيرا تحضر مشاريع وثائق تتعلق بحماية البيئة من الضرر الناجم عن الأنشطة الفضائية، ولاسيما الحطام الفضائي. ويعول الخبراء القانونيون في لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة، في عملهم هذا، على الدعم من ثلاثة مستشارين علميين هم البروفسور لوبوس بيريك من الجمهورية التشيكية وهو موجود في هذه القاعة؛ والبروفسور ديتير ريكس من ألمانيا؛ والبروفسور ريكارد دي من الأرجنتين.

ومن بين الوقائع المحددة ما يلي: حلقة دراسية اقليمية أقامتها رابطة القانون الدولي في بوينس آيرس في كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٨٧؛ ومؤتمر دولي انعقد في معهد قانون الجو والفضاء في كولون في أيار/مايو من عام ١٩٨٨، مع التركيز على الجوانب المتعددة للمسألة الأمر الذي أسفر عن إصدار كتاب؛ ومناقشات وولاية أخرى في مؤتمر الرابطة المعقود في وارسو عام ١٩٨٨؛ واجتماع في اسونسيون بل باراغواي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨؛ وتقرير الى مؤتمر الرابطة المعقود عام ١٩٩٠ في استراليا، أسفر عن مناقشة وولاية أنيطت بلجنة

الذي حقق اسهاما بارزا يتصل بذلك الموضوع. وكان من بين الحاصلين على الجائزة السابقين جاك إيف كوستو، وأوليف غازينكو، وجيرارد أونيل، وتوماس بين، وبوريس راوشينباخ، وياش بال، وهندريك فان دي هولست، وهانز ديتريش غينشر، واسحاق اسيموف، وهيرمان بوندي.

ورابطة مستكشفي الفضاء باعتبارها الرابطة الاحترافية الوحيدة للملاحين الفضائيين، تدعم التقدم في مجال استكشاف الفضاء وذلك بتوفير فرص الاتصالات بين المحترفين الفضائيين على الصعيد الدولي. وتعمل الرابطة عن كثب مع سائر المنظمات الفضائية الاحترافية الدولية لتوسيع وتنشيط الحوار الدولي بشأن مسائل مثل السلامة الفضائية والإنقاذ والأداء البشري وفي كثير من الأحيان يسفر الحوار عن نشر مداومات وأبحاث. وتقوم الرابطة بشكل منتظم برعاية مناقشات دولية بين الملاحين الفضائيين بشأن عمليات الرحلات الفضائية. وهناك مشاريع أخرى مثل نشر الكتب والتقويم وبطاقات التبادل تساعد في تعبئة الدعم الجماهيري لاستكشاف الإنسان للفضاء.

فيما يتصل بالثقيف، تسعى الرابطة إلى حفز وحث جميع الناس على مواصلة التعلم والاستزادة منه. وللقيام بذلك تقوم الرابطة بنشر المعارف والخبرات المتحصلة لدى أعضائها على الجماهير وخاصة الشباب. ويرى أعضاء الرابطة أن زيادة تفهم المسائل الإيكولوجية والتكنولوجية سيساعدنا على توشي خيارات حكيمة بالنسبة لبيئتنا ولتقبل إدارة استكشاف الفضاء. وتدرج الرابطة ضمن خططها التثقيفية جولات محاضرات سنوية دولية للأعضاء، ورعاية الأفلام والمسرحيات ومنتجات الفيديو ذات الصلة بالفضاء، والتعاون في نشر الكتب والتقويم وبطاقات التبادل المتصلة بالفضاء، والتعاون مع البرنامج التعليمي التابع لمركز "تشانجر".

وترى الرابطة أنه من المهم تزويد أعضائها بفرصة التعبير عن وجهات نظرهم الخاصة عن الأرض للمساعدة في حفز حس البشرية بالمسؤولية عن مستقبل كوكبنا. وتلتزم برامج الرابطة بتوسيع الدور

المبادئ التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة، ولاسيما الأنشطة الفضائية السلمية.

يشرفني كبير الشرف أن أمثل، بصفتي ملاحا فضائيا رومانيا، رابطة مستكشفي الفضاء في هذه الدورة للجنة. إن قبول رابطتنا بصفة مراقب في لجنة الأمم المتحدة هذه يعني الاعتراف بأنشطتها الرامية إلى تعزيز استكشاف الفضاء على صعيد دولي واستخدامه لفائدة البشرية جمعاء. وهو يمثل أيضا تحديد معظم الأنشطة التي أنجزتها الرابطة تمشيا مع مقاصد الأمم المتحدة في مجال الفضاء الخارجي.

ورابطة مستكشفي الفضاء تعرب للسيد نانداسيري جاستوليانا عن اعترافها بالعمل الفعال الذي أنجز فيما يتعلق بقبول رابطتنا في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بصفة مراقب.

اسمحوا لي أن أقدم عرضا موجزا بالنيابة عن الرابطة التي أتشرف بتمثيلها.

أنشئت رابطة مستكشفي الفضاء في عام ١٩٨٥، وهي منظمة احترافية وتعليمية مستقلة غير ربحية، تتألف من أكثر من ٢٥٠ شخصا من ٢٦ بلدا سافروا إلى الفضاء الخارجي. وتتمثل مهمة الرابطة في توفير محفل من أجل الحوار الاحترافي بين الأشخاص الذين سافروا إلى الفضاء؛ وتعزيز علم واستكشاف الفضاء لفائدة الجميع؛ وتعزيز العلم، وزيادة الوعي البيئي؛ وتشجيع التعاون الدولي.

وفي كل عام منذ عام ١٩٨٥، عقدت رابطة مستكشفي الفضاء مؤتمرها السنوي المعني بالكواكب ليكون محفلا يتفاعل فيه الأعضاء على الصعيد التخصصي ويضعون برامج للرابطة. وهذا الحدث الذي يستغرق أسبوعا يؤدي إلى اتصالات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للمجتمع الفضائي الدولي والوكالات الحكومية والجمهور العام. ويتشاطر الأعضاء الأخبار عن برامجهم الفضائية الوطنية ويدعون متكلمين خارجيين للإدلاء ببيانات بشأن موضوعات مختارة، ويناقشون موضوع المؤتمر ويقدمون جائزة رابطة مستكشفي الفضاء للشخص

السيد أريتس (الوكالة الفضائية الأوروبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):سمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن سعادة الوكالة الفضائية الأوروبية لرؤيتكم، سيدي، تتأسون هذا العام مرة أخرى أعمال اللجنة.

على مدى الاثنى عشر شهرا الماضية، لم يكن الحال مواليا بسبب الأزمة الاقتصادية والتطورات الجغرافية السياسية لتمويل البرامج الفضائية. ومن ناحية أخرى فإن هذين العاملين ساعدا على جعل الحكومات أكثر إدراكا من ذي قبل لضرورة تنمية التعاون الدولي. وأوضح مثال على ذلك يتجلى بكل تأكيد في الدعوة التي وجهها الشركاء في برنامج المحطة الفضائية الدولية إلى روسيا للانضمام إلى جهودهم لوضع برنامج لا يكون مبنيا بعد الآن على التنافس بل على الفعالية والاستخدام الأمثل للامكانيات الموجودة والتعاون الدولي.

منذ عام ١٩٩١، والوزراء الأوروبيون المسؤولون عن أنشطة الوكالة الفضائية الأوروبية يؤكدون على الأهمية المتزايدة لهذا التعاون الدولي على الصعيد العالمي، وخاصة من أجل تنفيذ البرامج الفضائية الأوروبية. والواقع أن جميع البرامج الفضائية التي ستقوم بها الوكالة لا يقتصر تقييمها في الوقت الحالي على صعيد الوكالة وحدها. إن مطلقي التوابع الأوروبيين يتنافسون في السوق العالمية مع سائر مطلقي التوابع الآخرين. ومعظم المشاريع العلمية للوكالة يجري انجازها بالتعاون مع الولايات المتحدة وروسيا واليابان وأخيرا الصين. إن سواتل الاتصالات السلكية واللاسلكية، بحكم طبيعتها، تترتب عليها آثار عالمية وإن رصد الأرض بواسطة السواتل، لأغراض إنشاء الشبكات وكذلك لأغراض استخدامها، ما فتئ محل تعاون رئيسي بين سائر المشغلين للأنظمة الفضائية ومجتمعات المستخدمين.

وأود أن استرعي انتباه اللجنة إلى عدة عناصر أساسية بالنسبة لبرنامج الوكالة، وتنمية التعاون الدولي والعلاقات بين الوكالة والأمم المتحدة.

الهام الذي يلعبه الفضاء في رصد آثار النشاط الإنساني على الأرض، حيث أن المعرفة البيئية المكتسبة من الفضاء مفيدة في حل العديد من التحديات الايكولوجية. ومن بين الأنشطة الرئيسية للرابطة في مجال التثقيف البيئي نشر كتاب "كوكبنا" وهو كتاب رائع جدا على الصعيد الدولي، في نسخ مجلدة وغير مجلدة، والمشاركة في يوم الأرض واحتفالات رحلة إلى كوكب الأرض وقيادة الشراكة في "مشروع الشجرة" في معرض الجهود الدولية للحفاظ على الغابات، ورعاية الأفلام والفيديو التي تتناول البيئة.

والرابطة ملتزمة بتعزيز التعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء. ولما كان لاستكشاف الفضاء نشاط مكثف تكنولوجيا وباهظ التكلفة ماليا فإن أعضاء الرابطة يدركون أنه عندما تشترك العديد من البلدان في استثمار مواردها وعبقريتها في مشاريع مشتركة فإن النفع يعود على الجميع. ومن أهم أنشطة الرابطة في هذا المجال التبادلات والتسهيلات المهنية والزيارات فيما بين الملاحين الفضائيين المنتمين لبرامج فضائية وطنية مختلفة، ورعاية الحوار الدولي بشأن الإنقاذ الفضائي وسلسلة المناقشات الرفيعة المستوى في واشنطن التي تمخضت عن عدة ورقات بشأن الفرص الجديدة التي يتيحها التعاون الدولي الفضائي في بيئة عالمية سياسية متغيرة.

والرابطة ملتزمة بمواصلة عملها لتحسين نوعية وفعالية النشاط البشري في الفضاء. وتشير التطورات العالمية إلى أن التعاون الدولي في هذه الأنشطة يتجه الى التعمق والتوسع. وستواصل الرابطة تقديم القيادة وكذلك البصيرة للبشرية في تحركها صوب النجوم.

وآمل أن يكون هذا الاشتراك الأول لرابطة مستكشفي الفضاء في الدورة السابعة والثلاثين للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية التابعة للأمم المتحدة فاتحة تعاون وثيق في تعزيز وتنمية الحوار الدولي وتحسين جوانب معينة من استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، وخبرة المحترفين الذين تتألف منهم رابطتنا هامة جدا في هذا المجال.

وضعها منذ ١٠ أعوام مضت. ويجري الآن تطوير خطة لبداية القرن المقبل.

ويجدر أن نبين من جديد أن البرنامج العلمي لا يزال حجر الزاوية للوكالة الفضائية الأوروبية وأن نجاحات هذا البرنامج قد لعبت دورا هاما في تطوير الوكالة.

لقد أصبح التعاون الدولي، كما قلت، عنصرا مركزيا بصورة متزايدة في أنشطة الوكالة.

وأود، أولا وقبل كل شيء، أن أصف توسع أسرة الوكالة الفضائية الأوروبية. بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، ستصبح فنلندا العضو ١٤ في الوكالة. وبعد ذلك التاريخ، ستصبح جميع الدول الأعضاء في الوكالة ما عدا سويسرا أعضاء في الاتحاد الأوروبي. واتفاق التعاون مع كندا، الذي سمح لذلك البلد بالمشاركة في عدة برامج للوكالة بشأن مراقبة الأرض والاتصالات السلكية واللاسلكية، من المفترض أن يتجدد في عام ١٩٩٥.

لقد أبرمت اتفاقات تعاون مع عدة بلدان من أوروبا الوسطى والشرقية. وقد أبرم آخرها مع بولندا في بداية هذا العام. وفي الشهر المقبل، سيجري توقيع اتفاق تعاون مماثل مع اليونان أثناء زيارة المدير العام للوكالة لأثينا.

كما سيجري إبرام اتفاق للتعاون مع روسيا في المستقبل القريب. وهو يهدف إلى إنشاء إطار للمشاريع المشتركة الجارية، وهذا سيسمح باتخاذ قرار في عام ١٩٩٥ حول أنواع التعاون الطويل الأجل التي يمكن الاضطلاع بها بين وكالة الفضاء الروسية والوكالة الفضائية الأوروبية. وينبغي أن يعود هذا التعاون بالمنفعة المتبادلة وأن يعزز الروابط بين جميع بلدان أوروبا.

لقد أكدت الدول الأعضاء في الوكالة الفضائية الأوروبية من جديد على رغبتها في المشاركة في برامج المحطة الفضائية الدولية.

منذ آخر اجتماع عقدته هذه اللجنة، تطورت برامج الوكالة تطورا كبيرا. ولقد استمر تطور برنامج إطلاق التوابع الاصطناعية "أريان - ٥" بشكل مرض، على الرغم من أوجه الغموض الكامنة في تطور هذا البرنامج. ومن المقرر أن يتم أول إطلاق في أواخر عام ١٩٩٥ أو أوائل عام ١٩٩٦. وبالنسبة لبرنامج "أريان - ٤"، الذي بدأ في العمل بالفعل، فإن عملية الإطلاق التالية ينبغي أن تتم في موعد أقصاه نهاية هذه الدورة.

وبرامج الرحلات المأهولة قد نضجت تنقيحا جذريا لكي تأخذ في الاعتبار الضغوط الاقتصادية واحتمالات التعاون مع روسيا والتغييرات التي حصلت في برنامج المحطة الفضائية الدولية. وتجري حاليا مرحلة إعادة تحديد أنشطة الوكالة في هذا المجال. وستقدم النتائج إلى الوزراء الأوروبيين المختصين خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٥. وعندئذ سيتعين عليهم البت في برنامج الوكالة للسنوات القادمة.

وفي ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية، اضطلعت الوكالة ببرنامج سواتل ترحيل البيانات. وسيجري إطلاق "أرتيميس"، وهو النموذج التجريبي الأول لهذه السواتل، في عام ١٩٩٦.

وهناك برنامج يدعى "أرتيس" سيمكن الوكالة من تطوير عدد كبير من التكنولوجيات الجديدة والاشترك في برامج مثل السواتل المخصصة للملاحة والاتصالات السلكية واللاسلكية المتنقلة والسواتل الصغيرة، وإلى آخر ذلك.

وفي مجال مراقبة الأرض، يجري الآن تمويل برنامج "إنفيسات"، وكذلك الجيل الثاني من برنامج "ميتيوسات". وسيجري إطلاق هذين الساتلين قبل نهاية القرن. كما يجري حاليا وضع برنامج سواتل الأرصاد الجوية القطبية المدار (ميتوب) ويعتزم اتخاذ القرار بتمويله في عام ١٩٩٥.

لقد وصل برنامج الوكالة العلمي الآن إلى مرحلة المعدل المنتظم بعد أن ازداد، بالأرقام الحقيقية، ٥ في المائة سنويا لفترة تسع سنوات. ولقد تم تطوير البرنامج في سياق خطة "هورايزن ٢٠٠٠"، التي تم

وختاماً لمناقشتي بشأن التعاون الدولي، أود أن أشدد على أن الوزراء الأوروبيين قد أعربوا عن اهتمامهم بكفالة أن تسهم منتجات الوكالة، ولا سيما المعلومات المستقاة من السواتل المخصصة لرصد الأرض، في الرفاه الاجتماعي الاقتصادي للبلدان

وأصبح من الضروري إعادة فحص سبل ووسائل هذه المشاركة من جراء التغييرات التي أدخلت على هذا البرنامج، للأسباب المتأصلة فيه وللأسباب الخارجية على حد سواء.

تعترم الوكالة أن تتلمس هذا التعاون مع الولايات المتحدة واليابان وكندا، وهي تعقد آمالاً عريضة على احتمال التعاون مع روسيا بشأن هذا البرنامج.

إن الاجتماع السنوي بين اليابان والوكالة الفضائية الأوروبية في مقر الوكالة في باريس هذا الأسبوع يهيئ فرصة لاستعراض التعاون في عدة مجالات بين الطرفين، ولا شك في أن كلا منهما يلحظ مع الارتياح العدد المتزايد من القطاعات التي يتم فيها التعاون نتيجة لتبادل المعلومات المتزايد الانتظام.

وبعد زيارة الوزير الصيني المختص للمدير العام للوكالة، تزايدت الاتصالات بين الصين والوكالة. وفي أيلول/سبتمبر المقبل ستشارك الوكالة في الاجتماع الوزاري في بيجنغ لتطوير التطبيقات الفضائية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وتنظم الوكالة مع الصين والأمم المتحدة دورة بشأن تطبيقات الاستشعار من بعد بالرادار، وستعقد هذه الدورة في بيجنغ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. كما تعد الوكالة بعثة صناعية أوروبية إلى الصين، ومن شأن هذه الدورة أن تشجع تطوير التعاون.

لقد تم إرسال بعثة صناعية مماثلة بنجاح إلى الهند في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وتبعها اجتماع بين الوكالة والمنظمة الهندية لأبحاث الفضاء (إسرو) مكن من دراسة بعض أشكال التعاون الذي يعود بالمنفعة المتبادلة، في سياق التعاون بين الوكالة وإسرو الذي تجدد في تلك المناسبة لفترة ١٠ أعوام.

وفي بوينس آيرس، في الشهر الماضي، عقدت الوكالة واللجنة الوطنية للأنشطة الفضائية اليوم الفضائي الأوروبي الأمريكي اللاتيني الثاني. وقد لاقى هذا الحدث قدراً كبيراً من النجاح في أوروبا وفي عدد كبير من بلدان أمريكا اللاتينية. والحدث المقبل من هذا النوع من المزمع عقده في المكسيك.

النامية. وقد شكل فريق عامل بشأن هذه المسألة في إطار الوكالة وسيصدر مقترحات عملية قرب نهاية هذا العام. ويسترشد هذا الفريق على الأخص بخبرة وكالات الأمم المتحدة، وتوصيات اللجنة المعنية بالسواتل المخصصة لرصد الأرض، وهذا ما ذكره سابقا ممثل ألمانيا، وممثل الوكالة الفضائية، وكذلك العمل المضطلع به في هذا المجال في إطار الاتحاد الأوروبي. وستستند جميع مقترحاته الى ضرورة كفاءة أفضل تعاون ممكن بين الوكالة واللجنة الأوروبية في بروكسل.

وعلاوة على ذلك، تتعاون الوكالة، نيابة عن الدول الأعضاء فيها، تعاوناً وثيقاً للغاية مع برامج التطبيقات الفضائية لوكالات الأمم المتحدة: ولا سيما مع شعبة الفضاء الخارجي من خلال تنظيم معظم الأنشطة التي تضطلع بها الشعبة أو المشاركة فيها. وهنا أود أن أذكر الندوة المخصصة للبلدان النامية، التي نظمت بصورة مشتركة مع الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للملاحة الفضائية في القدس في بداية تشرين الأول/أكتوبر، والتي تساهم الوكالة فيها بالأموال وكذلك بالخطباء. كما تعمل الوكالة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

وأخيراً، فإن الوكالة الفضائية الأوروبية، التي هي في حد ذاتها نتيجة للإرادة السياسية لـ ١٣ بلداً، ستصبح قريباً ١٤ بلداً، من أوروبا الغربية بالعمل معاً في ميدان الفضاء الخارجي، حساسة بصفة خاصة إزاء الاهتمام بتوسيع هذا التعاون فيما يتجاوز الدول الأعضاء فيها، سواء إلى البلدان التي تمتلك في حد ذاتها برامج فضائية هامة أو البلدان التي لم تصل بعد إلى ذلك المستوى من التطور، ولكن يمكنها أن تستقي فوائد هامة من استخدام البرامج الفضائية من أجل ترميتها الاجتماعية الاقتصادية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥